منع البرلمان من التعرض لأعمال القضاء
في ضوء الدستور الجزائري والقوانين ذات الصلة

Preventing the Parliament from interfering in the work of the
judiciary In light of the Algerian Constitution and related laws

محمد هاملي¹، المركز الجامعي بمغنية، مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية (جامعة تلمسان)

(الجزائر)

mohammed.hamli@cumaghnia.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/07 تاريخ القبول: 2024/02/19 تاريخ النشر: 2024/02/27

الملخص:

إن خصوصية سلطة القضاء وسمو رسالتها تتعارض وأيّ تدخل في عمل القاضي أيًا كان مصدره أو شكله، ولو كان من البرلمان. وتتجلى مظاهر المنع في بعض الآليات الرقابية التي قد يمارسها البرلمان على عمل الحكومة وتعرض أعمال القضاء، مثلما تتجلى في التشريعات التي تتضمن تقييداً لحق التقاضي، أو تتضمن إضفاء للشرعية على قرارات ألغائها القضاء. ومع ذلك يتعين الاعتراف بوجود اختصاصات ضيقة بموجبها قد يتدخل البرلمان في بعض الأمور المتعلقة بشؤون القضاء دون أن يعتبر ذلك من قبيل المساس بالاستقلالية الوظيفية للقاضي. كل ذلك سيتم التعرض إليه في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حظر، تدخل، برلمان؛ استقلالية؛ قضاء

Abstract:

The specificity of the judiciary and the supremacy of its mission contradict any interference in judge works, whatever its source or form, even from the Parliament. This prohibition is reflected in some of the oversight mechanisms that Parliament may exercise over the work of the Government and subject to the judiciary works, such as in in legislation that restricts the right to litigation or legitimizes decisions that have been canceled by the judiciary. However, it must be recognized that there are narrow competencies that the Parliament may intervene without prejudice to the functional independence of judges.

key words: prohibition; interference; Parliament; independence; judiciary

مقدمة:

إذا كانت جل النظم القانونية المعاصرة المعتمدة لمبدأ الفصل بين السلطات تسمح بقدر من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإن خصوصية سلطة القضاء وسمو رسالتها تتعارض وأي تدخل في عمل القاضي أيّاً كان مصدره أو شكله (VINCENT & GUINCHARD, Procédure civile, 2003, p. 491). وهذا أمرٌ طبيعيٌّ برأينا على اعتبار أن إهدار استقلالية القاضي سيؤدي حتماً إلى طغيان السلطة المتدخلة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انهيار مبدأ سيادة القانون (أبو العيد، 2002، صفحة 03، 04).

وعلى الرغم من أن جل الانتهاكات والتدخلات التي تتعرض لها السلطة القضائية مصدرها من السلطة التنفيذية، إلا أن الواقع يكشف أن هنالك تدخلات أخرى لا تقل خطورة قد يكون مصدرها البرلمان. هذا الأخير، وباعتباره صاحب السيادة في إعداد القوانين والمصادقة عليها، وباعتباره الهيئة المخول لها دستوراً صلاحية مراقبة عمل الحكومة، وفي أثناء ممارسته لصلاحياته هذه قد ينتهك من حيث يدرى أو لا يدرى استقلالية السلطة القضائية.

مع ذلك، يتعيّن الاعتراف بوجود اختصاصات ضيقة بموجبها قد يتدخل البرلمان في بعض الأمور المتعلقة بشؤون القضاء دون أن يعتبر ذلك من قبيل المساس بالاستقلالية الوظيفية للقاضي.

فيا ترى: ما هي الحالات التي يحظر فيها على البرلمان التعرّض لأعمال القضاء؟ وما هي الحالات التي يجوز له فيها ذلك؟

تفترض الإجابة على هذه الإشكالية فرضيتين رئيسيتين:

الأولى: المبدأ العام هو حظر تعرّض البرلمان لأعمال القضاء ضمناً لاستقلاليتها.

أما الثانية: هنالك حالات خاصة يسمح فيها قانوناً للبرلمان بالتدخل في بعض المسائل ذات الصلة بالقضاء.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية أعلاه بفرضيتها، من خلال الاستعانة بالمنهجين الاستقرائي والتحليلي لاستقراء النصوص القانونية والاجتهادات القضائية ذات الصلة وتحليل محتواها، وكذا الاستعانة بالمنهج المقارن للوقوف على الحلول التي جاءت بها بعض القوانين المقارنة في الموضوع، وكل ذلك من خلال تقسيمها إلى مبحثين اثنين: الأول يتم فيه تناول مظاهر منع البرلمان من التعرض لأعمال القضاء، أما الثاني فيتعرض إلى حالات مشروعية تدخل البرلمان في شؤون القضاء.

المبحث الأول: مظاهر منع البرلمان من التعرض لأعمال القضاء

إذا كانت جل الدساتير المعاصرة تتعارف على منح البرلمان بعض الصلاحيات في مواجهة الحكومة بغية تمكينه من بسط قدر من الرقابة على أعمالها، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال استعمال هذه الصلاحيات للتدخل في عمل القضاء، على اعتبار أن ذلك يمس باستقلالته.

وتتنوع مظاهر منع البرلمان من التعرض لأعمال القضاء، بين حالات مرتبطة بصلاحياته الرقابية تجاه الحكومة، وحالات ترتبط بصلاحياته التشريعية.

المطلب الأول: مظاهر المنع المرتبطة بالصلاحيات الرقابية للبرلمان

هي عديدة بتعدد وسائل الرقابة التي أتاحها الدستور للبرلمان، وفيما يلي نسلط الضوء عليها، مستأنسين بين الفينة والأخرى بواقع الحال في بعض الأنظمة القانونية المقارنة.

الفرع الأول: عدم جواز تعرض الأسئلة البرلمانية لمسائل معروضة على القضاء

إذا كان الدستور الجزائري قد كفل في مادته 158 لأعضاء البرلمان حق توجيه أسئلة شفوية أو كتابية إلى أي عضو في الحكومة؛ فإن ذلك لا يمنحهم الحق في توجيه أسئلة حول مسائل معروضة على القضاء، على اعتبار أن ذلك قد يؤثر على مسلك القاضي في الدعوى المعروضة عليه (PERROT, 2000, p. 31).

فقد جرت الأعراف الدستورية والبرلمانية المقارنة على عدم جواز تعرض الأسئلة البرلمانية إلى العمل القضائي، وإذا حدث ووُجِّهت إلى الحكومة أسئلة مماثلة توجب على ممثليها أن يرفض الإجابة عليها لعدم الاختصاص. والتجارب المقارنة تثبت وجود الكثير من الحالات التي تصدى فيها البرلمان أو حتى الحكومة لمثل هذه التدخلات: ففي جلسة لمجلس النواب الفرنسي بتاريخ 10/06/1919، تقدّم أحد النواب بسؤال إلى الحكومة حول قضية منظورة أمام المحاكم، فقررّ المجلس إقفال باب المناقشة دون الدخول في صلب الموضوع احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات (الطبطبائي، 2000، صفحة 23). وفي سنة 1975 قام أحد النواب الفرنسيين بتوجيه سؤال إلى الحكومة عن قرار محكمة النقض الفرنسية أقرّ بسُمُوّ إحدى المعاهدات الدولية على القوانين الفرنسية خلافاً لما سار عليه قضاء مجلس الدولة حينها، وأجاب الوزير الوصي بأنه لا يستطيع أن يُعلّق على قرار محكمة النقض طبقاً لمبدأ الفصل بين السلطات (الطبطبائي، 2000، صفحة 24). وفي لبنان، وجّه أحد النواب سؤالاً إلى الحكومة في جلسة لمجلس النواب بتاريخ 29 أكتوبر 1953، يتعلّق بعدد من القضايا المعروضة أمام القضاء، فأجاب وزير العدل بأنّ السؤال يتضمّن شكوى على هيئة قضائية، والمجلس النيابي لا يمكنه ولا يجوز له أن يصبح مرجعاً للشكوى من القضاء ويحلّ محلّ الهيئات المختصة بالنظر في مثل هذه الشكاوى (الطبطبائي، 2000، صفحة 23، 24).

وعموماً، فإنّ الأمثلة في التشريعات المقارنة عديدة ولا يسع المجال لذكرها كلها. أما في الجزائر ومنذ استقلالها، لا نعلم بسؤال برلماني تم رفضه بداعي تعرضه إلى قضية منظورة من قبل القضاء. بل إنه وإلى غاية اعتماد النظام الداخلي لمجلس الأمة لسنة 2017 لم نعرف أي نص قانوني كان يمنع أعضاء البرلمان من التعرّض في أسئلتهم البرلمانية لمسائل معروضة أمام القضاء، بما في ذلك القوانين التي كانت تنظم العلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان، وآخرها القانون العضوي رقم 16-12 المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 23-06، ولو أن

هذا القانون كان قد أحال في مادته 70 مسألة تحديد شروط وكيفيات توجيه الأسئلة البرلمانية إلى النظامين الداخليين لغرفتي البرلمان، فلم يكن هنالك إلا ما تضمنته التعليمات رقم 8 المؤرخة في 2000/07/12 والصادرة عن رئيس المجلس الشعبي الوطني؛ والتي اشترطت في الأسئلة المقدمة من نواب المجلس عدم تعلّقها بقضية مطروحة على الجهات القضائية (التعليمات رقم 8، 2000، صفحة 31).

والواقع أن التعليمات أعلاه لا تخص إلا الأسئلة الموجهة من قبل نواب المجلس الشعبي الوطني دون أعضاء مجلس الأمة، فضلاً عن أننا نطعن في مشروعيتها القانونية، على اعتبار أنها لا تستند إلى أي أساس قانوني، وعلاقة النواب برئيس المجلس الشعبي الوطني ليست علاقة رئيس بمرؤوس حتى تنظم بتعليمات رئاسية، وحرّيّ بمثل هذه المسألة الحساسة أن تنظم بنص قانوني يمر على مصادقة النواب، لا عن طريق تعليمات رئاسية (هاملي، 2018، صفحة 184).

ولحسن الحظ أن النظام الداخلي لمجلس الأمة الصادر بتاريخ 22 أوت 2017 تصدى لمسألة تعرّض الأسئلة البرلمانية لأعمال القضاء، حيث نص في مادته 94 على أنه يجب ألا يتعلّق موضوع السؤال البرلماني بقضية محل إجراء قضائي، بخلاف النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لسنة 2000 ساري المفعول، والذي لا يتضمن إلا مادة وحيدة هي المادة 68 تنظم على استحياء ممارسة النواب لآلية الأسئلة البرلمانية دون التطرق للشروط الموضوعية لمثل هذه الأسئلة. وحبذا لو يقوم المجلس الشعبي الوطني بوضع ضوابط مشابهة في نظامه الداخلي الذي هو حالياً في طور الإعداد.

الفرع الثاني: عدم جواز تعرّض المناقشات البرلمانية لعمل القضاء

إذا كان الدستور قد كفل للبرلمان حق مناقشة أية قضية تتعلّق بالشأن العام، فإن ذلك لا يسوّغ له التّعرّض إلى الأحكام القضائية أو إلى قضايا معروضة على القضاء (VINCENT,

GUINCHARD, MONTAGNIER, & VARINARD, 2003, p. 109)، وإذا ما حدث ذلك تعيّن على ممثّل الحكومة التنبيه إلى الأمر. فقد حدث في إحدى جلسات البرلمان الفرنسي بتاريخ 1898/03/30 أن أقرّ النواب تقريراً للجنة التحقيق عن قناة بنما تضمّن لؤماً لبعض القضاة، ما دفع بوزير العدل حينها إلى تذكير النواب بأنه ليس من حقّهم محاسبة القضاة (الططبائي، 2000، صفحة 38). فالقضاة بشرٌ قد يخطئون، وإذا ما وقع الخطأ فالمحاكم الأعلى درجة هي وحدها المُخوّلة بفحص أحكامهم ومراقبة مدى مطابقتها للقانون عن طريق طرق الطعن المتاحة (الكيلاني، 1999، صفحة 422).

وقياساً على ما سبق ذكره ومن باب أولى، فإن المنع يطال كذلك المناقشات البرلمانية التي تتعرّض إلى قضايا معروضة على القضاء. فقد حدث سنة 1907 أن كان مجلس العموم البريطاني يناقش مشروع قانون يهدف إلى تقييد تطبيق عقوبة الإعدام في وقت كانت فيه قضية المدعو «Adams» تُنظر أمام القضاء في مقاطعة "Est born"، وعند تعرّض أحد النواب العماليين في تدخله إلى مخاطر الأحكام القضائية في أمور تتعلّق بالسّموم في قضية «Adams»، وجّه إليه اللوم لإثارته الحديث عن قضية لم ينته القضاء من البتّ فيها بعد (الجبوري، 2009، صفحة 65).

وفي هذا الصدد، ننوه إلى أن المادة 123 من النظام الداخلي لمجلس الأمة الجزائري لسنة 2017 كانت قد تضمّنت حكماً إيجابياً غاب في الأنظمة الداخلية السابقة، ويتمثل في منح رئيس الجلسة صلاحية سحب الكلمة من المتدخل في حال تعرّض لقضية محل إجراء قضائي. أما النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ساري المفعول فلا يتضمّن في بابه المتعلق بالإجراءات التأديبية أية أحكام مشاهمة. ونأمل أن يأتي النظام الداخلي محل الإعداد بقواعد تحظر تعرّض المناقشات البرلمانية لقضايا معروضة على القضاء.

الفرع الثالث: عدم جواز تشكيل لجان تحقيق برلمانية في مسائل معروضة على القضاء إذا كان تشكيل لجان التحقيق البرلمانية من الحقوق التي كفلتها المادة 159 من الدستور الجزائري للبرلمان بوصفها إحدى أدوات الرقابة على العمل الحكومي، فإن ذلك لا يعني امتداد اختصاص هذه اللجان ليشمل التحقيق في قضايا منظورة من قبل القضاء، ذلك أن تحقيقاً مماثلاً من شأنه إهدار استقلالية القاضي الناظر في القضية والتأثير عليه؛ بتكوين عقيدة أولية مشبعة بالمبول السياسية قادت إليها نتائج لجنة التحقيق.

في هذا السياق، وخلافاً لما كان عليه الحال في النصوص الدستورية السابقة، نلاحظ أن المؤسس الدستوري الجزائري وبموجب تعديل سنة 2020 أدرج بنداً صريحاً في الفقرة الثانية من المادة 159 يحظر إنشاء لجنة تحقيق برلمانية بخصوص وقائع تكون محل إجراء قضائي. وحتى قبل ذلك، كانت المادة 80 من القانون العضوي رقم 16-12 المنظم للعلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان قد نصت بشكل صريح على منع إنشاء لجان تحقيق في وقائع هي محل إجراء قضائي، وهي في الواقع ذات الأحكام التي جاءت بها قبل ذلك المادة 79 من القانون العضوي رقم 99-02 (الجريدة الرسمية عدد 15، 1999). ولذلك، يمكن القول بأن التعديل الدستوري لسنة 2020 لم يأت بجديد في هذه المسألة عدا دسترتها.

لكن ماذا لو تمَّ إنشاء لجنة للتحقيق في قضية ما وبعد أن باشرت عملها قامت النيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية في هذه القضية، هل تتوقف اللّجنة عن مباشرة تحقيقها تجنّباً لتسييس التحقيق القضائي وعدم التأثير على مجراه؟

هنا نلاحظ أن المؤسس الدستوري في المادة 159 أعلاه لم يتفطن لهذه الفرضية وهو حال المشرع الجزائري كذلك. بخلاف المشرع الفرنسي الذي كان صريحاً حينما نصَّ في المادة 6 من الأمر الصادر بتاريخ 17/11/1958 على إنهاء مهمّة لجنة التحقيق البرلمانية بمجرد فتح

تحقيق قضائي حول الوقائع التي تكون اللّجنة قد حُوِّلت بالتحقيق فيها (الطببائي، 2000، صفحة 77).

لكن رغم ذلك، فإن التجربة البرلمانية الفرنسية تُثبت بأنه قد حدث إنشاءً من قبل البرلمان الفرنسي للجان تحقيق في قضايا معروضة أمام القضاء، ولعلّ أبرز مثال عن ذلك اللّجنة التي تمّ إنشاؤها للتحقيق في قضية "قناة بنما" على الرغم من بدء التحقيق القضائي في تلك القضية، وكذا لجنة التحقيق التي تمّ إنشاؤها سنة 1971 للتحقيق في قضية بعض الجمعيات التي أُتِّهمت بتهديد الأمن والنظام في فرنسا على الرغم من خضوعها للمتابعة القضائية (الطببائي، 2000، صفحة 84، 85). وفي ظلّ غياب أمثلة معروفة في التجربة البرلمانية الجزائرية؛ فإننا ننادي بتعديل أحكام المادة 159 من الدستور على النحو الذي يلزم لجان التحقيق البرلمانية بوقف أو إنهاء تحقيقاتها بمجرد فتح تحقيق قضائي في ذات الوقائع.

ونشير إلى أن المادة 157 من التعديل الدستوري لسنة 2020 نصت على آلية رقابية أخرى، تتمثل في سماع أعضاء الحكومة من قبل اللجان البرلمانية بشأن أي مسألة تتعلق بالمصلحة العامة. ومثلما هو واضح من المادة المذكورة، فإن خاصية هذه الآلية الرقابية أنها لا تمارس بشكل فردي من قبل النواب، بل من قبل اللجان الدائمة على مستوى كل غرفة من غرفتي البرلمان، وطبعاً هذه اللجان تكون مشكلة سلفاً ولا تحتاج إلى إجراءات تشكيل، على خلاف لجان التحقيق البرلمانية التي تُشكّل للنظر في مسألة محددة بذاتها.

أيضاً وهو المهم، يلاحظ أن المادة 157 أعلاه لم تنص على حظر سماع أعضاء الحكومة بشأن المسائل المعروضة على القضاء. وحتى القانون العضوي رقم 16-12 المتعلق بتنظيم غرفتي البرلمان وعلاقتها بالوظيفية بالحكومة، والمعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 23-06 لم ينص على هذا الحظر، واكتفى في مادته 76 مكرراً 1 بالنص على مسألة اختصاص تبليغ طلب السماع وأجاله، مُحيلاً في المادة 76 مكرر إلى النظامين الداخليين لغرفتي البرلمان لضبط

ما تبقى من إجراءات. وعليه، نبقى ننتظر مراجعة النظام الداخلي لمجلس الأمة المعتمد سنة 2017، وصدور النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني قيد الإعداد لعلّهما يأتیان بجديد في هذا الصدد.

الفرع الرابع: عدم جواز توجيه استجواب إلى الحكومة حول مسألة منظورة من قبل القضاء

إذا كانت المادة 160 من الدستور الجزائري المعدل والمتمم تمنح لأعضاء البرلمان حق استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة، فإن ذلك لا يعني فتح المجال أمامهم للتعرض إلى أحكام صادرة عن القضاء أو إلى قضايا منظورة من قبله. ذلك أن تصرفاً مماثلاً من شأنه إضفاء طابع سياسي على القضية محلّ المتابعة، وهو ما قد يؤثر على مجراها؛ أو يجعل الحكم الصادر محلّ تقييم من قبل هيئة لا تملك دستورياً هذه الصلاحية، على اعتبار أن اختصاص مراجعة الأحكام القضائية مخوّل قانوناً لهيئات الاستئناف والنقض المنشأة قانوناً لهذا الغرض.

فإذا ما حدث وتعرض أحد أعضاء البرلمان في استجوابه إلى حكم قضائي أو إلى قضية منظورة من قبل القضاء وجب على ممثّل الحكومة أن يثير انتباهه إلى عدم جواز ذلك. والتجارب المقارنة تثبت لنا تصدّي الحكومة في الكثير من الأحيان للاستجوابات البرلمانية المتعرضة إلى أحكام قضائية أو إلى قضايا منظورة من قبل القضاء، ومثال ذلك ما وقع بمجلس الشعب المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ 1937/07/12 حين وجّه لرئيس الوزراء المصري استجوابين اثنين بشأن حادثة "ميت عساس" الشهيرة في مصر، فردّ بأنه على الرغم من حرص الحكومة على إيفاء البرلمان حقه من السلطات وتمكينه من الرقابة، إلا أنّ العمل البرلماني قد جرى على أنه متى رُفِع الأمر إلى القضاء وجب على باقي السلطات التوقف عن مناقشته (أبو يونس، 2002، صفحة 132).

والملاحظ أن المادة 160 من الدستور الجزائري أغفلت تنظيم مسألة تعرّض الاستجابات البرلمانية لمسائل معروضة أمام القضاء. وحتى القانون العضوي رقم 16-12 المنظم للعلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان لم يتصد لها، وهو الحال كذلك بالنسبة للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ساري المفعول والنظام الداخلي لمجلس الأمة لسنة 2017. وفي ضوء كل ذلك، ومع عدم وجود سوابق ذات صلة في التجربة البرلمانية الجزائرية من شأنها أن تنشئ ما يمكن وصفه بالقاعدة الدستورية العرفية، ربما بسبب عدم تمتع البرلمان الجزائري بالديناميكية الكافية، فإننا نعتقد بضرورة مراجعة الدستور الجزائري، أو على الأقل مراجعة القانون العضوي المنظم للعلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان على النحو الذي يمنع أعضاء البرلمان من التعرّض في استجاباتهم إلى أحكام القضاء أو إلى قضايا منظورة من قبله.

الفرع الخامس: عدم جواز الاطلاع على المعلومات والوثائق المرتبطة بوقائع محل إجراء قضائي

يعتبر الاطلاع على المعلومات والوثائق الضرورية من الآليات الرقابية التي استحدثتها التعديل الدستوري لسنة 2020 وضمّنها في المادة 155 من الدستور. والواقع أنه على غرار الأسئلة البرلمانية والاستجابات وطلبات السماع، لم ينص المؤسس الدستوري في المادة أعلاه على حظر الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع معروضة أمام القضاء. مثلما لم يذكر، هل يمكن ممارسة هذه الآلية من قبل كل عضو من أعضاء البرلمان على حدة، أم ينبغي توافر نصاب معين لإمكان ممارسة هذه الآلية الرقابية؟

ولحسن الحظ أن القانون العضوي رقم 16-12 المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 23-06 والمتعلق بتنظيم غرفتي البرلمان وعلاقاتهما الوظيفية بالحكومة تصدى للمسألة، ونص في المادة 87 مكرر 1 على جملة من الاستثناءات المقررة على هذا الاختصاص الرقابي

البرلماني، ومن ضمنها حظر الاطلاع على المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع تكون محل إجراء قضائي، لكنه هو الآخر لم يذكر هل تمارس هذه الآلية من قبل أعضاء البرلمان بشكل جماعي أم يمكن ممارستها من قبل كل عضو على حدة.

ومن ثم، يمكن القول بأنه بات لزاماً على كل غرفة في البرلمان وهي تعد أو تراجع نظامها الداخلي، أن تمتثل للحكم المقرر في المادة 87 مكرر1 أعلاه، وتنص على رفض أي طلب اطلاع على معلومات أو وثائق ذات صلة بمسائل معروضة على القضاء، مثلما ينبغي عليها أن ترفع الغموض الذي طبع المادة 155 من الدستور والمادتين 87 مكرر و87 مكرر1 من القانون العضوي رقم 16-12 المعدل والمتمم، والمتعلق بمسألة من يملك حق الاطلاع هذا، هل هو كل برلماني على حدة، أم ينبغي توافر نصاب معين؟ ولو أننا نعتقد بأنه لا ينبغي تحميل النص الدستوري أكثر من طاقته، بل يجب السماح لكل نائب أو عضو في البرلمان بممارسة الحق المذكور فردياً طالما لم يحظر الدستور ولا القانون العضوي 16-12 ذلك.

المطلب الثاني: مظاهر المنع المرتبطة بالاختصاص التشريعي للبرلمان

تتمثل هذه المظاهر بالخصوص في حظر استعمال البرلمان لصلاحياته التشريعية لإصدار قوانين تحد من حق التقاضي، أو تضيي الشرعية على بعض الحالات التي حكم القضاء بعدم شرعيتها.

الفرع الأول: عدم جواز تقييد البرلمان للحق في التقاضي

إذا كانت الرقابة القضائية تمثل جوهر استقلال القضاء لارتباطها بمبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، فإن سلطة القضاء واستقلالته يظلان مبدئين أجوفين إذا كان في استطاعة البرلمان أن يحد من حق التقاضي، حيث يقول الفقيه "شوارتز" أن كفالة حق التقاضي في النظرية الأنجلوأمريكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ سيادة القانون (يوسف، 1995، صفحة 156).

فالدستور وحده المختص بتنظيم وتقييد اختصاصات السلطات التي أنشأها، ومن غير الطبيعي أن يقوم البرلمان بتقييد القضاء، فهذا الأخير سلطة أصيلة تستمد وجودها وكيانها من الدستور. بالمفيد، إن أيّ تقييد من البرلمان لحقّ التقاضي هو مساسٌ بمبادئ دستورية، من جملة مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ الشرعية وسيادة القانون ومبدأ استقلال القضاء التي شُيِّدت عليها النظم الديمقراطية (بسيوني، 2001، صفحة 32 وما بعدها).

ويعتبر تقييد البرلمان لحقّ التقاضي مَشْهداً مألوفاً في التشريعات العربية، ففي الأردن مثلاً نصّت المادة 29 من قانون نقابات العمال رقم 35 لسنة 1953 على منع المحاكم من نظر أية قضية تقام على نقابة العمال بشأن مخالفة تكون قد ارتكبتها في سبيل التمهيد لخلاف عمّالي أو ترويجه (الكيلاني، 1999، صفحة 430). كما نصّت المادة 23 من قانون المطبوعات رقم 33 لسنة 1973 على حقّ مجلس الوزراء في إلغاء الرخصة بإصدار المطبوعة الصحفية أو تعطيلها لمدة لا تقلّ عن أسبوع، بموجب قرار قطعي غير خاضع للطعن أمام أية جهة كانت؛ إذا ما نشرت المطبوعة ما يهدّد الكيان الوطني أو يعرّض سلامة الدولة للخطر، أو يعتبر مساساً بالمصلحة العامة أو بالأسس الدستورية للمملكة (الكيلاني، 1999، صفحة 450). والأدهى أنّ محكمة التمييز الأردنية وهي تنظر في عدد من النزاعات المتعلقة بالمواد المشار إليها انتهت إلى عدم تعارضها مع نصوص الدستور، ومن ذلك قراراتها رقم 58/34، 67/12، 90/795، 71/101 وكذا 73/10 (الكيلاني، 1999، صفحة 430، 452).

ولم يختلف الأمر كثيراً في مصر، حيث نصّت المادة السابعة من القانون رقم 81 لسنة 1952 المتعلّق بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي على عدم جواز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون، ونصّت المادة 13 من القانون رقم 131 لسنة 1953 على أنه "...استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة، لا يجوز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء أو التوزيع الصادرة عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي...". كما

نص القانون رقم 74 لسنة 1958 المتعلق بقرارات الهيئات الجامعية في شؤون الطلاب على عدم جواز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ هذه القرارات أمام أية هيئة قضائية (الكيلاني، 1999، صفحة 432، 457). وعلى غرار القضاء الأردني؛ انتهى القضاء المصري وهو يبت في بعض القضايا ذات الصلة إلى دستورية الأحكام المشار إليها (يوسف، 1995، صفحة 164)، قبل أن تتدخل المحكمة الدستورية بعد إنشائها سنة 1969 وتقضي بعدم دستورتها (الكيلاني، 1999، صفحة 433، 460، 468).

بالمقابل، نلاحظ أنّ المحاكم البريطانية ومنذ أوائل القرن الماضي تصدّت للتشريعات التي تقيد حق التقاضي وتحصّن القرارات الإدارية، وكان أول قرار صدر لها في هذا الشأن قرار القاضي « Farwell » سنة 1910؛ الذي قضى بأن سلطة المحكمة العليا في الرقابة على كل اللجان القضائية أمرٌ ضروريٌّ ولازمٌ. وقد تمّ الاستشهاد بهذا الحكم فيما بعد في قضية « Anisminic » حين عبّر القضاء الانكليزي على منع اللجان القضائية في كلّ الأحوال من أن تكون القاضي الوحيد لشرعية قراراتها، وإلا كان ذلك نهاية مبدأ سيادة القانون (الكيلاني، 1999، صفحة 152، 153). وفي عريضته المقدّمة في قضية "تايلور ضد لجنة المساعدة الوطنية"؛ رأى اللورد "وينج" بأن مجرد النصّ على أن قرار اللجنة نهائي لا يستبعد بالضرورة اختصاص المحاكم في فحص القرار، لأن البرلمان لا يضيف صفة النهائية على قرارات اللجنة إلا بعد أن يكون ما انتهت إليه موافقاً للقانون، وهو ما استقرّ عليه القضاء البريطاني فيما بعد، وسار عليه القضاء الاتحادي الأمريكي كذلك (الجبوري، 2009، صفحة 67).

أما بالنسبة للمشرّع الجزائري فنلاحظ بأن حالات تقييده لحقّ التقاضي قليلة بل وتكاد تنعدم، وعن هذه الحالات ما ورد في نصّ المادة 99 من القانون رقم 89-21 المتضمّن القانون الأساسي للقضاء الملغى؛ من أن القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء لا تقبل أيّ طريق من طرق الطعن. وقد تصدّى مجلس الدولة لموقف المشرّع هذا وبسط رقابته

على قرارات المجلس الأعلى للقضاء بعزل القضاة إثر تلقيه لطحون بذلك، حيث اعتبر في قرار له بتاريخ 1998/07/27 "...أن القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء الفاصل في القضايا التأديبية تعد قرارات صادرة عن سلطة إدارية مركزية وبهذه الصفة تكون قابلة للطعن فيها بالإبطال..." و "...أن القاضي مثله مثل كل موظف للدولة يستفيد وجوباً بحقوق مضمونة دستورياً. أن القاضي مُلزمٌ بمراقبة احترام هذه الضمانات..." (مجلة مجلس الدولة، 2005، صفحة 34، 46). وقد أكد المجلس حكمه هذا في قرار آخر أصدره بتاريخ 2000/01/17 اعتبر فيه أن "...الطعن من أجل تجاوز السلطة موجودٌ حتى ولو لم يكن هناك نصٌ، ويهدف إلى ضمان احترام مبدأ القانونية طبقاً للمبادئ...".

ونشير إلى أن مجلس الدولة الجزائري كان قد تراجع عن اجتهاده المعبر عنه في قرار 27 يوليو 1998، واعترف لنفسه باختصاص الفصل في تظلمات القضاة ضد قرارات المجلس الأعلى للقضاء المجتمع في هيئته التأديبية؛ ولكن باعتباره محكمة نقض لا محكمة اختصاص، حيث قضى في قراره الصادر بتاريخ 07 جوان 2005 (قضية ع. بن خدة ضد وزير العدل) بـ "...في الشكل: قبول الطعن بالنقض، وفي الموضوع: رفض الطعن" (بدران، 2010، صفحة 182).

ويبدو أن مجلس الدولة الجزائري وبموجب قراره الأخير تأثر بالنهج السابق لمجلس الدولة الفرنسي؛ حيث أن هذا الأخير وقبل تعديل المادة 57 من الأمر رقم 58-1270 المتعلق بنظام القضاء الفرنسي؛ كان دأب على نظر الطعون المقدمة ضد القرارات التأديبية الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء باعتباره قاضي نقض وليس قاضي اختصاص، حيث أنه كان ينظر إلى المجلس الأعلى للقضاء على أنه محكمة إدارية (VINCENT, GUINCHARD, MONTAGNIER, & VARINARD, 2003, p. 617).

ومع ذلك، يمكن القول بأن القضاء الإداري الجزائري اختار السّير على خطى القضاء الانجليزي فيما يخصّ نزع الحصانة التي أسبغها المشرّع على بعض الأعمال الإدارية، وهو موقف محمود يتماشى مع ما أورده المادة 165 من الدستور التي تنصّ على أن القضاء متاحٌ للجميع، ومع ما أورده المادة 168 من ذات الوثيقة التي تنصّ على أن "ينظر القضاء في الطعون في قرارات السلطات الإدارية"، وكذا مع ما أورده المادة 177 التي تنصّ على أنه "يحق للمتناضي المطالبة بحقوقه أمام الجهات القضائية".

لكن بالمقابل، نلاحظ بأن المادة 45 من ميثاق السلم والمصالحة منحت حصانة مطلقة لأفراد قوى الدفاع والأمن الجمهورية بجميع أسلاكها؛ فمنعت متابعتهم بسبب أعمال نُقِدت من أجل حماية الأشخاص والممتلكات ونجدة الأمة والحفاظ على مؤسسات الجمهورية، وأوجبت على الجهة القضائية المختصة التصريح بعدم قبول أيّ بلاغ أو شكوى تكون لها علاقة بالأعمال المذكورة، وهو ما أثار حفيظة المنظمات الحقوقية الدولية بل وحتى الوطنية التي رأت في ذلك تكريساً لسياسية اللأعقاب (هاملي، 2018، صفحة 194).

وعليه، ومع استحساننا لموقف مجلس الدولة الجزائري في مسألة الطعن في قرارات عزل القضاة؛ فإننا نحبّد قيام المؤسّس الدستوري بإدراج حكم صريح في الدستور يكفل حقّ اللّجوء إلى القضاء ولا يجيز تقييده أو مصادره، حتى نضمن عدم معاودة المشرّع لإدراج أحكام مماثلة لتلك التي أوردها في المادة 99 من القانون 21-89.

الفرع الثاني: عدم جواز إصدار تشريعات لإضفاء الشرعية على قرارات السلطة التنفيذية من ضمن الصور غير المشروعة لتدخل البرلمان في أعمال السلطة القضائية قيامه بإصدار تشريعات؛ سمّاها بعض الفقه الفرنسي: "les lois de validation"، يكون الهدف منها إضفاء الشرعية على بعض القرارات التي تكون السلطة التنفيذية قد أصدرتها، ورُفِعَت بشأنها طعون بالإلغاء أمام القضاء لعدم مشروعيتها وصدر حكم بإلغائها. ونشير إلى أنه -على

حد علمنا- لا المجلس الدستوري ولا المحكمة الدستورية في الجزائر طرحت أمامهما قضية ذات صلة بالموضوع، بخلاف المجلس الدستوري الفرنسي الذي أتاحت له فرصة البتّ في الأمر، حيث وفي قرار له بتاريخ 22 يوليو 1980 رأى بأنه ليس في وسع لا المشرّع ولا الحكومة مراقبة قرارات الجهات القضائية (VINCENT, GUINCHARD, MONTAGNIER, & VARINARD, 2003, p. 104).

ومع ذلك تتعيّن الإشارة إلى أن هذا المنع ليس مطلقاً فهو جائز -حسب المجلس- إذا ما توافرت ثلاثة شروط: يتعلّق الأمر بعدم إصدار المشرّع لقانون يستهدف إعادة نفس الأحكام التي تضمّنتها اللائحة التي ألغاهها القضاء؛ احترام قوة الشيء المقضي فيه، وأخيراً استهداف المشرّع للمصلحة العامة (VINCENT, GUINCHARD, MONTAGNIER, & VARINARD, 2003, p. 106). وقد أكّد مجلس الدولة الفرنسي في قرار آخر له بتاريخ 28 يوليو 2000 ضرورة استهداف المصلحة العامة كشرط لأيّ تدخل من المشرّع لتصحيح لائحة موضوع دعوى إلغاء (VINCENT, GUINCHARD, MONTAGNIER, & VARINARD, 2003, pp. 105, 106).

المبحث الثاني: حالات مشروعية تدخل البرلمان في شؤون القضاء

إذا كان تدخل البرلمان في أعمال السلطة القضائية أمراً غير جائز قانوناً كمبدأ عام، فإن هنالك حالات يمكن له فيها التدخل دون أن يعتبر ذلك من قبيل المساس باستقلالية القضاء، لأنها تكون بإجازة دستورية، وفيما يلي نستعرضها.

المطلب الأول: جواز سن البرلمان لقوانين جنائية أصلح، أو لقوانين تفسيرية أو مؤقتة

يعتبر مبدأ عدم رجعية القوانين عنصراً مهماً من عناصر تحقيق الأمن القانوني (الحاج قوسم، 2012، صفحة 74، 82). وإذا كان المؤسس الدستوري قد نص في المادة 34 من الدستور على الأمن القانوني كغاية تسهر الدولة على تحقيقها في مجال الحقوق والحريات، إلا أنه لم ينص على مبدأ عدم رجعية القوانين بشكل مطلق وصريح، فاكتفى بتكريسه في مجال

المحاكمات الجزائية، عندما نص في المادة 43 من الدستور على أنه "لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم".

وربما يكون المؤسس الدستوري قد ترك أمر تكريس المبدأ المذكور في شكله العام إلى القانون، وهو ما نجده في المادة 4 من الأمر رقم 58-75 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم، والتي تنص على أن "تطبق القوانين في تراب الجمهورية ابتداء من يوم نشرها في الجريدة الرسمية. تكون نافذة المفعول بالجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة، ويشهد على ذلك تاريخ ختم الدائرة الموضوع على الجريدة"، حيث من الواضح أن المادة جاءت عامة وشاملة لجميع القوانين، وليس فقط للقوانين الجزائية.

وتأكيداً لما ورد في المادة 43 من الدستور، نصت المادة 2 من الأمر رقم 156-66 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم، على أنه "لا يسري قانون العقوبات على الماضي إلا ما كان منه أقل شدة". ومثلما هو واضح، فإن المادة تحمل في طياتها كلاً من المبدأ العام المتمثل في عدم رجعية القانون الجزائي، والاستثناء الوارد عليه والمتمثل في تطبيق القانون الأصلح للمتهم.

ومفاد الاستثناء المذكور أنه إذا كان القانون الجديد أصلح للمتهم، فإنه يكون الأولي بالتطبيق. وتقدير القانون الأصلح يكون للقاضي الناظر في الدعوى، حيث لتطبيقه لا بد من توافر الشروط الآتية:

1. أن يكون القانون الجديد في صالح المتهم من حيث العقوبات و/أو التدابير التي يقرّها، كأن يقرّر عقوبة حبسية أقل للجرم المرتكب، أو يسقط الوصف الجزائي من الأصل على الفعل الذي يتابع من أجله المتهم.

2. أن يصدر القانون الجديد قبل صدور حكم نهائي ضد المتهم، لأنه إذا صدر حكم نهائي فإن القضية تقفل ولا مجال للعودة إليها. وبمقتضى هذا الشرط، فإن المتهم يكون في وسعه الطعن في الحكم الابتدائي أو الغيابي في خلال الأجال القانونية والمطالبة بتطبيق القانون الجديد إذا كان أصح له، إذا ما صدر هذا القانون الجديد بعد النطق بالحكم المطعون فيه وقبل صيرورة هذا الأخير نهائياً.

3. ألا يكون القانون القديم محدد الفترة (ضو، 2022، صفحة 48)، ذلك أنه في حال القوانين العقابية المؤقتة فإن الحكم يختلف. والقوانين العقابية المؤقتة هي قوانين توضع لفترة زمنية محددة لمواجهة ظروف خاصة كالكوارث والأزمات الاقتصادية أو الأمنية والحروب، وتحديد أجل نفاذها قد يكون بنص صريح ضمن موادها، متى انقضى هذا الأجل يلغى القانون تلقائياً، وقد يكون ضمناً ومرتبباً بالظرف الذي صدر من أجله، فإذا انقضى الظرف كان لابد من تدخل المشرع ووضع نص يقضي بإلغاء القانون المؤقت (بن فريحة، 2017، صفحة 257، 258). وإذا كان المشرعان المصري واللبناني -مثلاً- قد تصدّيا لهذه الحالة ونصا في المادتين 5 و2 من قانون العقوبات -على التوالي- على عدم إمكانية تطبيق قاعدة رجعية القانون الأصلح للمتهم في حال ارتكب الجرم في خلال سريان القانون العقابي المؤقت، فإن المشرع الجزائري لم يتصد للأسف لهذه الحالة، ما يعني -نظرياً على الأقل- بأن قاعدة "رجعية القانون الأصلح للمتهم" تسري في الجزائر على كافة القوانين الجزائرية بما فيها المؤقتة، وهو ما أخذ به القانون والقضاء في فرنسا (بن فريحة، 2017، صفحة 262، 263)، ومن ثم، نخلص إلى القول بأن هذا الشرط الأخير لا يسري على الحالتين الجزائرية والفرنسية.

ومن الحالات الأخرى التي يكون للسلطة التشريعية أن تتدخل في مسائل قد تهم القضاء دون أن يعتبر تدخلها غير مشروع، سنها لقوانين تفسر قوانين سابقة في حال ما كشف الواقع

عن غموض اكتنف النص الصادر. ففي هذه الحالة، إذا ما صدر قانون مفسّر لقانون سابق (أو قانون تفسيري) فإنه ينسحب على الوقائع التي حدثت في الماضي في ظل سريان القانون المفسّر، لأن القانون المفسّر في هذه الحالة لم يأت جديد، وطبيعته كاشفة لمحتوى القانون الأول وليست منشئة لحكم جديد (الحاج قوسم، 2012، صفحة 78)، ومن ثم فهو جزء من القانون الأول و متممٌ له بما يتضمنه من تفسير (ضو، 2022، صفحة 46)، ويكون القاضي في هذه الحالة ملزماً بإتباع التفسيرات الصادرة حتى بالنسبة للدعاوى التي رفعت قبل ذلك (VINCENT, GUINCHARD, MONTAGNIER, & VARINARD, 2003, p. 103)، دون أن يشكل ذلك اعتداء على استقلالية القضاء.

لكن، وبسبب الطبيعة الكاشفة لمحتوى القانون التفسيري، يجدر التنويه إلى أن الكثير من الفقه لا يعتبر هذا النوع من القوانين استثناءً على مبدأ عدم الرجعية (الحاج قوسم، 2012، صفحة 78)، طالما أن هذا القانون لم يأت بجديد، بل بيّن فقط كيفية تطبيق القانون الأول.

أيضاً، يرى الكثير من الفقه بأن البرلمان يستطيع سن قوانين تتضمن حكماً صريحاً بـرجعيتها (ضو، 2022، صفحة 46). ففي هذه الحالات –وحسب القائلين بهذا الرأي– يكون على القاضي أن يطبق القانون الجديد على القضايا المعروضة عليه بأثر رجعي ولا يكون له أن يعترض على التطبيق، فمبدأ عدم رجعية القوانين يقيد القاضي ولا يقيد المشرع، ونحن نؤيد هذا الطرح، لاسيما وأن هذا المبدأ –في الجزائر مثلاً– هو صنيع المشرع، ولا يوجد في الدستور الجزائري ما يمنع المشرع من إصدار نص يسري بأثر رجعي، باستثناء ما ورد في المادة 43، والتي تؤكد على عدم رجعية النص الجزائري إلا ما كان منه أصلح للمتهم.

المطلب الثاني: جواز سن البرلمان لقوانين التنظيم القضائي والهيئات القضائية

صحيح أن البرلمان يملك السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه، وهو ما نصت عليه -مثلاً- المادة 114 من الدستور الجزائري المعدل والمتمم. وصحيح أن هذه السيادة قد تستخدم أحياناً بشكل تعسفي للانتقام من القضاء الذي يفترض أنه سلطة مستقلة مثلما تنص عليه المادة 163 من ذات الوثيقة. وفي هذا الصدد، لئن غابت الأمثلة في الجزائر عن صدور قوانين انتقامية من القضاة، فإن التاريخ المصري يشهد على وقوعها وعلى آثارها. ففي سنة 1955 قام البرلمان المصري بسن قانون لإعادة تشكيل مجلس الدولة، استهدف عزل بعض المستشارين الذين صوتوا في الجمعية العمومية ضد عزل الدكتور "عبد الرزاق السنهوري" من رئاسة مجلس الدولة. وفي سنة 1959 وضع قانون آخر أجاز لوزير العدل أن يقترح صرف قضاة الحكم والنيابة العامة خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشره بقرار من رئيس الجمهورية (الحلو، 1997، صفحة 362). ثم في عام 1969 صدرت قوانين سُمّيت بقوانين إصلاح القضاء نصت على حلّ الهيئات القضائية وإعادة تشكيلها بعد استبعاد 189 قاضياً، وعُرفت هذه العملية في مصر بمذبحة القضاة (عبيد، 1991، الصفحات 231-254).

وعلى الرغم مما وقع في مصر، إلا أن مختلف الدساتير والتشريعات المقارنة تعترف بجواز تدخل البرلمان في مسائل تهم القضاء، حيث يختصّ البرلمان دون غيره بسنّ القوانين المتعلقة بالتنظيم القضائي وإنشاء الهيئات القضائية، كما يختصّ بسنّ القوانين المتعلقة بحقوق الأشخاص وواجباتهم وبالعقوبات والإجراءات الجزائية وبنظام الإلتزامات المدنية والتجارية ونظام الملكية والإجراءات المدنية وكذا بالعفو (HERAUD & André MAURIN, 1998, p. 9). وفي الجزائر، تجد هذه الاختصاصات أساسها بالخصوص في المادتين 139 و179 من الدستور.

ولا يهم هنا ما إذا كانت القوانين أعلاه من شأنها أن تغيّر مسار الدعوى المنظورة حين صدورها، أو ترفع وصف التجريم عن أفعال كانت كذلك قبل صدورها، طالما أنها تدخل

ضمن صميم اختصاصات البرلمان المنصوص عليها في المادة 139 من الدستور، وطالما أنها تتضمن قواعد عامة مجردة لا تستهدف واقعة معينة لتغيّر مسارها القانوني.

كذلك، لا يعد من قبيل المساس بمبدأ الفصل بين السلطات ولا باستقلالية القضاء تدخل المشرّع بسنّ قانون عضوي ينظّم المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو محكمة التنازع أو حتى المجلس الأعلى للقضاء، أو ينظّم حقوق وواجبات القضاة طالما أن المواد 140، 179 و180 من الدستور قد خوّلت ذلك. كما لا يعد مساساً بالمبدأين تدخله وسنّه لقانون عضوي يحدّد تشكيلة المحكمة العليا للدولة وتنظيمها وسيرها والإجراءات المطبّقة أمامها من أجل محاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى والتي يرتكبها أثناء ممارسته لعهدته، أو لمحاكمة الوزير الأول أو رئيس الحكومة عن الجنايات والجرح التي يرتكبها أثناء تأدية المهام، طالما أن المادة 183 من الدستور خوّلت ذلك أيضاً. أضف إلى ذلك أن إنشاء هذه المحكمة أمرٌ تقتضيه مبادئ العدالة نفسها، على اعتبار أن محاكمة الشخصيتين المذكورتين طبقاً للقواعد العامة من شأنه التأثير على القاضي الناظر في الدعوى لما لهما من نفوذ واسع. لكن للأسف، لغاية اليوم، لم يصدر هذا القانون العضوي.

لكن، إذا كان البرلمان يملك صلاحيات سنّ قوانين تنظّم الهيئات المذكورة؛ فإنه بالمقابل لا يملك صلاحية إلغاء هذه الهيئات، لأن النصّ على إنشائها ورد في صلب الدستور نفسه، ما يجعل من الإلغاء مخالفة جسيمة لمبدأ تدبج القواعد القانونية. كما أنه أحياناً قد يقيد البرلمان باستشارة السلطة القضائية عند وضعها، ومن أمثلة ذلك ما نصت عليه المادة 73 من القانون العضوي رقم 22-12 المحدد لطرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله، من ضرورة استشارة المجلس الأعلى للقضاء في المسائل المتعلقة بالتنظيم القضائي وبوضعية القضاة وتكوينهم وتجديد مداركهم (الجريدة الرسمية عدد 44،

2022، صفحة 14).

وجدير بالذكر أن مثل هذا التقييد منصوص عليه كذلك في القانون الفرنسي. فعلى سبيل المثال، تجيز المادة "R 13-131" من قانون التنظيم القضائي الفرنسي لمحكمة النقض إحاطة وزير العدل حافظ الأختام علماً بالتحسينات التي قد تمكّن من حلّ الصعوبات التي قد تعانينا عند فحصها للطعون المحالة إليها، كما أن القانون رقم 91-491 المؤرخ في 15 مايو 1991، يجيز لذات المحكمة إبداء رأيها حول صعوبات تطبيق القوانين الجديدة (CANIVET, 2005, p. 87).

خاتمة:

- من خلال ما سبق، يتبين لنا وبشكل جلي أن انتهاك استقلالية السلطة القضائية لا تتأتى فقط من السلطة التنفيذية، إذ قد يكون مصدرها من البرلمان كذلك، وبشكل لا يقل خطورة. وقد وقفت هذه الدراسة على العديد من النتائج التي نوردتها فيما يلي:
- هنالك العديد من النقائص التي تعتري النظام القانوني الجزائري ذي الصلة، وهو ما قد يشكل مدخلاً للتجاوزات التي قد تطال سلطة القضاء من جهة البرلمان.
 - إذا ما استثنينا النظام الداخلي لمجلس الأمة الصادر سنة 2017؛ فإن الدستور الجزائري ومن ورائه القانون العضوي المنظم للعلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان لم يحظرا تعرض الأسئلة البرلمانية للقضايا التي تكون محل إجراء قضائي،
 - إن كلاً من الدستور الجزائري والقانون العضوي المنظم للعلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان لم يحظرا تعرض المناقشات والاستجابات البرلمانية للقضايا المعروضة على القضاء، كما أنهما لم يتعرّضا للحالة التي يتم فيها مباشرة إجراء قضائي بصدد مسألة محل تحقيق برلماني.
 - إن سنن البرلمان لقوانين جنائية أصلح للمتهم، أو لقوانين تفسيرية أو مؤقتة، لا يشكل مساساً باستقلالية القضاء.

- إن حيابة البرلمان صلاحية سن قوانين التنظيم القضائي وإنشاء الهيئات القضائية وتنظيم حقوق وواجبات القضاة، علاوة على سن القوانين المتعلقة بحقوق الأشخاص وواجباتهم وبالعقوبات والإجراءات الجزائية وبنظام الإلتزامات المدنية والتجارية ونظام الملكية والإجراءات المدنية، لا يشكل مساساً كذلك باستقلالية القضاء.
- وفي ضوء كل ذلك، فإننا نقدم التوصيات الآتية:
- التنويه بالضمانات التي كرسها القانون الجزائري لاستقلالية القضاء، وأيضاً بتلك التي تقضي باستشارة المجلس الأعلى للقضاء في المسائل المتعلقة بالتنظيم القضائي ووضعية القضاة، وناادي بتعزيزها.
- مراجعة الدستور الجزائري من خلال إضافة بند صريح يمنع تدخل البرلمان في عمل القضاء، لاسيما خلال ممارسته لألياته الرقابية،
- مراجعة القانون العضوي المنظم للعلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان على النحو الذي يحظر تعرض الأسئلة والمناقشات والاستجابات البرلمانية وطلبات السماع إلى قضايا معروضة أمام القضاء، وأيضاً على النحو الذي يفرض وقف التحقيق البرلماني في مسألة معينة إذا ما فتح إجراء قضائي بشأنها،
- إدراج أحكام مشابهة في النظامين الداخليين لغرفتي البرلمان، تمنع تدخل كل غرفة في أعمال القضاء، بمناسبة ممارستها لمهامهما الرقابية في مواجهة الحكومة.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- إلياس أبو العيد. (2002). أصول المحاكمات المدنية - بين النص والاجتهاد والفقه - دراسة مقارنة، (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي.
- حامد إبراهيم عبد الكريم الجبوري. (2009). ضمانات القاضي في الشريعة الإسلامية والقانون - دراسة مقارنة-. بيروت: منشورات الحلبي.
- عادل الطبطبائي. (2000). الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية - دراسة مقارنة-. الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر.
- عبد الغني بسيوني. (2001). مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- فاروق الكيلاني. (1999). استقلال القضاء. بيروت: دار المؤلف.
- ماجد راغب الحلو. (1997). القانون الدستوري. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- محمد باهي أبو يونس. (2002). الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- محمد كامل عبيد. (1991). استقلال القضاء - دراسة مقارنة-. القاهرة: نادي القضاة.
- محمد هاملي. (2018). استقلالية القضاء، دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي وبعض التشريعات المقارنة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- يس عمر يوسف. (1995). استقلال السلطة القضائية في النظامين الوضعي والإسلامي. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

ثانياً: المقالات

- خالد ضو. (2022). مبدأ عدم رجعية النص الجنائي واستثناءاته في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري. مجلة الشريعة والاقتصاد، 11 (2).
- رشيد بن فريحة. (2017). القوانين المؤقتة بين حكمة التشريع ومبدأ القانون الأصلح. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 4 (4).
- غوثي الحاج قوسم. (2012). مبدأ عدم رجعية القوانين كآلية لتحقيق الأمن القانوني. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 4 (1).
- مراد بدران. (2010). ضوابط إنشاء القاضي الإداري للقانون: قضية بن خدة ضد وزير الداخلية نموذجاً. مجلة العلوم القانونية، الإدارية والسياسية، 10 (10).

ثالثاً: المراجع باللغة الفرنسية

- CANIVET, G. (2005). Plan de la communication sur le role de la Cour de Cassation dans la réforme de la justice française. Conférence nationale sur la réforme de la justice. Alger: O.N.T.E.
- HERAUD, A., & André MAURIN. (1998). Institutions judiciaires (2^{eme} éd.). Paris, France: Sirey.
- Roger PERROT .(2000) .Institutions judiciaires .Paris: Montchrestien.
- VINCENT, J., & GUINCHARD, S. (2003). Procédure civile. Paris: Dalloz.
- VINCENT, J., GUINCHARD, S., MONTAGNIER, G. & VARINARD, A. (2003). Institutions Judiciaires. Paris: Dalloz.